

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية السودان

كلمة السيد عيسى عثمان شريف باشا وزير الزراعة والموارد الطبيعية الدورة (٤٣) لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) روما ١٢-١١ فبراير ٢٠٢٠ م

معالي السيد الرئيس،

معالي السادة رؤساء وأعضاء وفود الدول الأعضاء،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بينما تتعقد هذه الدورة لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يمضي السودان، واثق الخطى، على درب ثورة ديسمبر المجيدة، لتحقيق آمال وتطلعات كافة شرائح ومكونات الشعب السوداني في كافة أرجائه، من خلال إرساء دعائم السلام والتنمية والإزدهار والعيش الكريم، تماشياً مع شعارات الثورة الداعية إلى الحرية والسلام والعدالة. وإيماناً منها بأهمية السلام كأساس لتحقيق التنمية المستدامة والإستقرار، فقد تواصلت مفاوضات الحكومة الإنتقالية مع كافة الفصائل المعارضة في عدد من عواصم دول الجوار، مما نتج عنه اختراق واضح وجلي بين الجانبين. كما ساعد تبادل الثقة بين الطرفين إلى تحقيق مكاسب حقيقية على صعيد العمل والمسارات الإنسانية، بما مكن من تحقيق زيارات مهمة لعدد من المنظمات الدولية، لأول مرة، لمناطق النزاع بجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، بما في ذلك الزيارة المشتركة التي قام بها معالي السيد عبد الله حمدوك، رئيس الوزراء معية السيد عبد العزيز الحلو، رئيس الحركة الشعبية قطاع الشمال لمنطقة كاودا وبرفقة السيد ديفيد بيزلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي والزيارة التي قام بها الأخير بمنطقة يابوس جنوب النيل الأزرق. كما جاءت الزيارات كنتاج للتغيير الشامل الذي طال عقيدة وعقلية التعامل مع المجتمع الدولي ومنظّماته المختلفة ومنظمات العمل الإنساني.

وبالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد عملت الحكومة الإنتقالية على إجراء التوافق اللازم بينها والأولويات والخطط التنموية الوطنية، خاصة وأن هذه الأهداف تضع اهتماماً خاصاً بالشرائح الضعيفة وسكان الريف من خلال محاربة الفقر والقضاء التام على الجوع والخدمات الأساسية لا سيما الصحة والتعليم. وتولي الحكومة الإنتقالية أهمية قصوى للتحول في القطاع الزراعي بشقيه لزيادة دعم هذا القطاع المهم للإقتصاد الوطني ونموئه وإستقراره وفق رؤية من الإصلاحات الهيكلية والمالية والتشريعية بهدف تشجيع الصناعات التحويلية وتحقيق قيمة مضافة لمنتجاتنا المحلية والقومية. كما تسعى الحكومة نحو خلق مزيد من فرص العمل

للشباب ومساعدة صغار المنتجين وأصحاب الحيازات الصغيرة وتنظيمهم في جمعيات إنتاجية وفقاً لقانون أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني، مع تشجيع قيام الجمعيات التعاونية الزراعية وسن مزيد من القوانين والتشريعات التي تساهم في توفير مزيد من التمويل للتنمية الريفية إلى جانب إنشاء صندوق لدعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي بالبلاد. ومن حسن التوفيق، أن السودان قد تلقى مؤخراً منحةً وقرضاً من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، لمشروع تنمية استدامة الموارد الطبيعية وسبل المعيشة، بقيمة ٧٧.٧ مليون يورو حيث يهدف المشروع إلى رفع مستوى الأمن الغذائي وضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية، ويشكل استثماراً حيوياً في مستقبل البلاد، في ظل انخراط ما يزيد عن ٨٠ في المائة من قوة العمل السودانية في قطاع الزراعة. وسيعود المشروع بالفائدة على حوالي ٧٢٠ ألف مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة والرعاة الزراعيين في تسع ولايات عبر ثلاثة أقاليم سودانية. ويساعد المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية. كما يعزز المشروع قدرات السودان على الصمود في جوانب الزراعة المطرية المتأثرة بشكل مباشر بتغير المناخ، حيث تخلف التفاوتات في معدلات هطول الأمطار آثاراً سلبية على سبل العيش والأمن الغذائي. كما يساعدهم على إدارة الموارد الطبيعية بصورة تحسن من أنشطتهم الزراعية وترفع من دخلهم والوصول إلى الأعلاف وخدمات الصحة الحيوانية المحسنة وتنويع سبل كسب العيش لصغار المزارعين والرعاة.

وعلى ذات السياق، تعكف وزارة الزراعة والموارد الطبيعية، والحكومة الانتقالية، بوجه عام، على إجراء حوارات مكثفة، مع شركاء التنمية على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، لحثهم على المساهمة في جهود الحكومة الرامية إلى زيادة الاستفادة من الموارد المتاحة وبناء القدرة على الصمود حيال المهددات البشرية والطبيعية للإنتاج الزراعي، حيث تولي الحكومة اهتماماً كبيراً لموضوع تغير المناخ وتعمل على وضع خطط شاملة، معية الشركاء الدوليين للمحافظة على البيئة والتكيف مع تغيرات المناخ عبر الخطة الوطنية للتكيف مع المناخ والخطة الوطنية لمكافحة التصحر. ولهذا، ومع تأكيد التزام السودان بالوفاء بالتزاماتنا الوطنية حيال المساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، بما نملكه من موارد طبيعية وبشرية، فإننا ندعو المجتمع الدولي ووكالاته المتخصصة، لا سيما وكالات روما، إلى المساهمة في توفير الموارد المالية لتحقيق ما يلزم من إصلاح في هذا القطاع الهام. كما نتطلع إلى مزيد من دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لدعم خطط وأليات الدولة في سبيل تأهيل ورفع مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج القومي المحلي عبر سلاسل القيمة ومكافحة الفقر وتشغيل الشباب، بجانب إدماج المرأة في العملية الإنتاجية الزراعية والإستثمار بالمناطق الريفية.

في الختام، يسعدني، باسم حكومة بلادي، أن أجدد الشكر للسيد جيلبيرت أونقوبو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكامل العاملين بالصندوق، على مواصلة دعم الصندوق للسودان منذ العام ١٩٧٩م، وما أبداه السيد أونقوبو مؤخراً من اهتمام واستعداد لمساعدة حكومة السودان خلال الفترة الإنتقالية، للإستفادة من إمكاناته الزراعية، التي يمكن أن ترقى به إلى تحقيق حلمه القديم بأن يكون سلة غذاء الإقليم والمنطقة، آملاً أن يتشرف السودان بزيارة لمعالي السيد رئيس الصندوق في القريب العاجل. كما نشمن كثيراً دور الصندوق في دعم قضايا التنمية الزراعية والريفية، في العديد من بقاع العالم، في وقت يشهد فيه العالم تحولاتٍ بيئية واقتصادية وسياسية مهمة.

وإذ اشكركم على حسن الإستماع، فإنني لأرجو أن تخرج هذه الدورة لمجلس محافظي الصندوق بتوصيات ورؤى يتوافق عليها الجميع، تساعد على مجابهة التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم في مجالات التنمية الريفية ودعم تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،